

دور صناعة التأمين كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة فرنسا كنموذج

The role of the insurance industry as a strategy for economic diversification and economic development Case study of France as a model

د. فيروز جيرار¹

القبول: 2018/9/28

الاستلام: 2018/1/18

ملخص:

يمثل التنوع الاقتصادي خيارا استراتيجيا ومهما لجميع الدول المتقدمة منها والمتخلفة، الغنية بالموارد الطبيعية وتلك المحدودة الموارد، حيث تحتاج إليه للاستمرار في توسيع مصادر الدخل القومي وتدعيم التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام.

ولا يشمل التنوع الاقتصادي تنوع الصادرات فقط؛ خاصة بالنسبة للدول ذات المصدر الوحيد؛ بل يمكن أن يشمل أيضا تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل القومي. وتعد فرنسا من الدول المتقدمة التي خطت خطوات واسعة في مجال تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التحول لقطاع الخدمات الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم، وخاصة صناعة التأمين التي تساهم بشكل فعال في دعم سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، نظرا للدور البارز الذي تلعبه هذه الصناعة في التنمية الاقتصادية بفرنسا.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الخدمات، التأمين.

رموز JEL: O52 , O11 , G22

Abstract:

Economic diversification is an important strategic choice for all; developed and developing countries, rich in natural resources and those with limited ones , in which they need to continue to expand the sources of national income and to strengthen sustainable development and economic growth in general.

Economic diversification does not include only the diversification of exports; especially for countries with the sole source; it may also include the development of multiple and diversified sectors as a source of national income. France is considered as one of the developed countries that has made great strides in achieving economic diversification through the orientation towards the services sector and which has become a backbone of economy in many countries of the world, especially the insurance industry, which is effectively supporting economic diversification policy of the French government, due to the prominent role played by this industry in the French economic development.

Key words: economic diversification, economic development, services, insurance.

(JEL) Classification : G22 , O11 , O52

1. مقدمة:

يشكل موضوع التنوع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير، والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي، حيث أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشاً وعُرضة لمخاطر عدة. وبالتالي تظهر أهمية التنوع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

فعدة هي الدول، متقدمة أو نامية، التي أقدمت فعلاً على تنوع اقتصاداتها وتنوع هيكلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية. وهنا تعتبر التجربة الفرنسية من التجارب الناجحة في مجال تنوع الاقتصاد حيث قامت بالتحول نحو الانتاج الخدمي وتنوع الصادرات.

لقد قفز قطاع الخدمات، خلال العقود الأخيرة قفزة كبيرة، وأصبح القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول خاصة في الدول المتقدمة كفرنسا، وهذا ما يعكسه زيادة النصيب النسبي لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي حركة التجارة الدولية. كما أن تطور القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة)، بات مرهونا بما يحدث من تطور في قطاع الخدمات.

إن تنمية قطاع الخدمات في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية باعتماد التنوع الاقتصادي، يرتبط بمدى تطور هيكل هذا القطاع (السياحة، النقل، الاتصالات، البنوك والتأمين، الإدارة...). وفي فرنسا فإن صناعة التأمين تعد من الخيارات الاستراتيجية الناجحة للتنوع الاقتصادي، خاصة في ظل المكانة الهامة التي تحظى بها محليا وعالميا، حيث أصبحت من أكثر القطاعات ديناميكية بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ومن هنا تأتي ضرورة تنمية وتطوير هذه الصناعة.

1.1 الإشكالية:

تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور صناعة التأمين كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

وتتدرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي أهمية ومحددات التنوع الاقتصادي؟
- ما الدور الذي يلعبه قطاع الخدمات وخاصة صناعة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي؟
- ما مدى نجاح تجربة التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال صناعة التأمين في فرنسا؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى:

- توفير إطار نظري حول التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- إبراز أهمية التنوع الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية الحالية؛
- التركيز على دور صناعة التأمين في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- تسليط الضوء على التجربة الفرنسية الرائدة كنموذج للدراسة.

3.1 المناهج المتبعة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع، وكذا من أجل التشخيص السليم والوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه. بالإضافة إلى تحليل وتفسير البيانات والإحصاءات الوقوف على دلالتها، وذلك باستخدام أدوات إيضاحية كالجداول والأشكال والمنحنيات البيانية كلما دعت الحاجة لذلك.

4.1 محاور الدراسة:

نتطرق في هذه الورقة لمجموعة من العناصر التي تصب في إشكالية الدراسة المطروحة:

المحور الأول: دور قطاع الخدمات كآلية للتنوع الاقتصادي

المحور الثاني: أهمية صناعة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي

المحور الثالث: دراسة حالة فرنسا كنموذج للتنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

2. دور قطاع الخدمات كآلية للتنوع الاقتصادي

إن عملية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة؛ تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية متعددة الجوانب.

1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنوع الاقتصادي "أن على الدولة إنتاج؛ وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنوع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة، الخدمات المالية"¹.

ويقصد بالتنوع الاقتصادي "عملية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية"².

بالإضافة إلى ذلك فإن التنوع الاقتصادي هو "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد". بمعنى آخر، التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية.

ويعرف التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية بأنه "إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي

ومصادر غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".

ومما سبق يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية، التي تبلور تصورا مفاهيميا خاصا بعملية التنوع الاقتصادي على النحو التالي:

أ. **التنوع الاقتصادي "التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية"**: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصير ذلك الاقتصاد، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية التي غالبا ما تكون قابلة للنضوب. وبالتالي التنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة للتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ب. **التنوع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل"**: يتضمن مفهوم التنوع الاقتصادي عملية بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الميزان التجاري، وتوليد الفائض الاقتصادي.

ت. **التنوع الاقتصادي "عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي"**: تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنوع المنتهجة في الاقتصاد. وتتجلى أهمية ذلك كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح مع النمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث في كل مرحلة من التطور يتطلب ذلك المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنائي لصالح التكامل القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنوع والتكامل الاقتصادي.³

ث. **التنوع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية"**: إن التنوع هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكل الاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية. لذلك يعتبر التنوع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي، والذي يتجلى في ارتفاع المساهمة النسبية لقطاعات محدودة وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاعات اقتصادية حيوية ذات أهمية بالغة.⁴

ج. التنوع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية": تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة. وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بصفة متوازنة، وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنوع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي.

ح. التنوع الاقتصادي "توسيع المشاركة في جهود التنمية": التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتيح مجالاً واسعاً لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، ويلعب دوراً محورياً وإيجابياً في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أوسع نطاق ممكن وفي كل المجالات، تناسب العديد من النشاطات مع جهود وقدرات هذا القطاع، فتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل.

وعليه، يمكن استخلاص، تصور مفاهيمي جامع لأهم خصائص التنوع الاقتصادي، كالتالي:
"التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن، خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، وتوفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات ما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلاً."

2.2 أهداف التنوع الاقتصادي ومحدداته

1.2.2 أهداف التنوع الاقتصادي:

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي فيما يلي:

أ. التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)؛

ب. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

ت. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

ث. تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛

ج. من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البتترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

2.2.2 محددات التنوع الاقتصادي:

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:

- أ. العوامل المادية؛ الاستثمار ورأس المال البشري؛
- ب. السياسات العمومية؛ السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛
- ت. متغيرات الاقتصاد الكلي؛ سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

ث. المتغيرات المؤسسية؛ الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

ج. الوصول إلى الأسواق؛ درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، من خلال القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة، وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية والتأمين، بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

3.2 أهمية تنمية قطاع الخدمات في تحقيق التنوع الاقتصادي

يعتبر قطاع الخدمات قطاعاً أساسياً في الاقتصاد في مختلف الدول؛ المتقدمة منها والنامية، فهو أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير الكثير من المدخلات اللازمة للقطاعات الانتاجية الأخرى بما يحقق الترابط والتكامل للهيكل الاقتصادي.

لقد خطى قطاع الخدمات، خلال العقود الأخيرة خطوات كبيرة، وأصبح القطاع الحيوي في العديد من الدول - سيما في الدول المتقدمة - وهذا ما يعكسه النمو الكبير لحجم العمالة في هذا القطاع، حيث بلغت حصة قطاع الخدمات من الوظائف على مستوى العالم أكثر من 62% سنة 2015، وواكب هذا التحول النوعي، زيادة النصيب النسبي لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول العالم سنة 2015 (%).

جدول (1): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول العالم سنة 2015 (%)

الدولة	(%)	الدولة	(%)
المملكة المتحدة	79.2	تونس	63.6
الولايات المتحدة الأمريكية	78	المغرب	56.8
اسبانيا	73.8	إيران	55
سويسرا	73.5	الصين	51.6
اليابان	72.6	مصر	55.2
فرنسا	76.19	الجزائر	48.9
استراليا	73.1	السعودية	54
ألمانيا	68.9	الكويت	51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات البنك العالمي:

https://donnees.banque mondiale.org/indicateur/NV.SRV.TETC.ZS?name_desc=false

من خلال الجدول السابق يتضح لنا الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في اقتصاديات الدول، غير أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة أكبر بكثير منه في الدول النامية؛ وخاصة في الدول النفطية، وهذا راجع للأهمية النسبية لقطاع الصناعة بهذه الدول على حساب قطاع الخدمات، لاسيما الصناعات المرتبطة بالنفط ومشتقاته.

كما يعد قطاع الخدمات من القطاعات الهامة في حركة التجارة الدولية، حيث يمثل الجدول الموالي مساهمة تجارة الخدمات (صادرات/واردات) في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول العالم سنة 2015 (%).

جدول (2): مساهمة تجارة الخدمات (صادرات/واردات) في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول العالم سنة
2015 (%)

الدولة	(%)	الدولة	(%)
سويسرا	30.5	السعودية	15,1
المملكة المتحدة	19.8	مصر	14.4
الكويت	19	كندا	10.9
فرنسا	18.9	استراليا	9.2
تونس	15.7	اليابان	8.7
ألمانيا	15.9	الجزائر	7
اسبانيا	15.2	الولايات المتحدة الأمريكية	7.3
البحرين	14.1	الصين	6.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات البنك العالمي:

<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

من خلال الجدول السابق نلاحظ المساهمة المتباينة لتجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف دول العالم، وهذا راجع لكون تجارة الخدمات لا تمثل الصادرات فقط بل تمثل الصادرات والواردات معا، بالإضافة إلى درجة التنوع الاقتصادي في كل دولة، ومدى اعتمادها على مورد واحد أو موارد متعددة لتنمية صادراتها.

إن النمو المتسارع في قطاع الخدمات، إن دل على شيء، فإنما يدل على المكانة المتميزة، التي أصبح يحتلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتوقع أن تتسع وتزدهر في المستقبل، وبالتالي فإن تنمية قطاع الخدمات في إطار استراتيجية التنمية باعتماد التنوع، يتطلب إحداث تغيير هيكلي في بنيته.

وذلك بالنظر إلى أن هذا القطاع ذو أثر قوي في تقدم ونمو قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي)، فمن خلال ثورة المعلومات والاتصالات - التي تشكل جزءا هاما من الخدمات - أمكن إحداث قفزات نوعية جديدة في تطوير المنتجات الزراعية والصناعية، بحيث أصبح التقدم التقني يدخل ضمن عوامل الإنتاج الأساسية، كما أن العوائد من الاستثمار في الخدمات باختلاف أنواعها، تعد أضعافا مضاعفة للعوائد والأرباح التي تحققها الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة.

3. أهمية صناعة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي

تلعب شركات التأمين دورا بارزا في أسواق الخدمات المالية، منطلقة من طبيعة الأهداف الاقتصادية والمالية لكافة الأطراف المعنية بوجودها والمتمثلة في الدولة، حملة الأسهم وأصحاب رأس المال، المنتفعين والمتعاملين، الإدارات الفنية. من جهة ثانية؛ فإن مضمون هذا الدور بأبعاده التنموية يشير إلى دور هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والاستثمارية من خلال نشاط الاكتتاب والاستثمار، وفعاليات أخرى تتمحور على مسار النشاط الاقتصادي والتنموي في اقتصاديات الدول، وخاصة تلك التي يتسم اقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لدور فاعل للأنشطة التأمينية.

1.3 مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

1.1.3 مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الباحثون الأكاديميون والعلماء وتقارير المنظمات والهيئات الدولية نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي

والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار واقتزان ذلك بآثار إيجابية غير اقتصادية.⁵

- التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني.⁶

- التنمية الاقتصادية هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغيير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر.

- التنمية الاقتصادية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته واطلاق لقدراته للعمل البناء والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.⁷

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي "الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها، وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما ونوعا، عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني".

فالتنمية الاقتصادية إذاً هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد. فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليست هدفاً نهائياً لعملية التنمية الاقتصادية. فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على نوع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل

أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية.

2.1.3 استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

هناك استراتيجيات أساسيتان للتنمية الاقتصادية هما:

أ. **استراتيجية النمو المتوازن:** ويقصد بالنمو المتوازن أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، دون الاهتمام بقطاع وإهمال قطاع آخر. وفي هذا الصدد يتم التركيز على الحلقة المفرغة التي يخلفها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، وأن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

وما يعاب على هذه الاستراتيجية هو الاعتماد الكلي على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي يرفض التجارة الدولية، نظراً لتركيز هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد، وهو ما يتطلب ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذها.

ب. **استراتيجية النمو غير المتوازن:** تتمثل استراتيجية النمو غير المتوازن في أن على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الانمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة التنمية إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

وتعتبر استراتيجية النمو غير المتوازن أكثر واقعية، لكونها تتوافق والموارد المتاحة، ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الانمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب

باختلال التوازن، فالدفعة القوية في التنمية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، بدلا من تشتيتها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.⁸

وفي هذا الصدد فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تميز بين نوعين من التنوع الاقتصادي هما:

✓ **التنوع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.

✓ **التنوع الرأسي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

3.2 الأهمية الاقتصادية لصناعة التأمين

تلعب صناعة التأمين دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى حجم الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين والتي تحوزها من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى أهمية استثماراتها سواء كانت مالية أو حقيقية. كما تعد صناعة التأمين من الخدمات المالية التي تشغل اهتماما واسعا في مجال تحقيق التنوع الاقتصادي، وعموما يمكن القول أن صناعة التأمين تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال:

أ. عدم إبقاء أموال شركة التأمين مجمدة ومعتلة دون عائد أوريح؛ فاستثمار الأموال التي تتجمع لدى شركات التأمين يسمح بتحقيق عوائد للشركة من جهة وخدمة الاقتصاد القومي من جهة أخرى؛

ب. تعتبر استثمارات شركات التأمين وسيلة لتكوين رأس المال، وذلك من خلال الاحتياطات المالية المتجمعة لديها والتي تستطيع استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من خلال أوجه الاستثمار المختلفة؛

ج. تعتبر صناعة شركات التأمين عاملا مهما من عوامل الائتمان، فعلى مستوى الدول تساعد هذه استثمارات شركات التأمين الاقتصادي القومي في الحصول على ما يحتاجه من قروض من خلال استخدام المبالغ المتجمعة

لدى شركات التأمين، كذلك توفر الاستثمارات على مستوى الأفراد ضمانا يسهل للأفراد عملية الاقتراض من البنوك بضمان وثيقة التأمين؛

د. تساهم صناعة التأمين في تمويل الاقتصاد، من خلال توظيف الأموال الضخمة في قنوات مختلفة التي تدعم احتياجات الاقتصاد من الأموال، مما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛

هـ. تعتبر صناعة التأمين وسيلة من وسائل الادخار، فالتأمين يقوم بامتصاص الأموال الصغيرة التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية (كأقساط تأمين) وادخارها لدى شركات التأمين التي تساهم في تمويل مشروعات التنمية القومية من خلال الاستثمار؛

و. تساهم صناعة التأمين في خفض نسبة البطالة وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال امتصاص قوة العمل العاطلة في النشاط التأميني والمشروعات الاستثمارية؛

ز. تساهم صناعة التأمين في خفض نسبة التضخم، وذلك من خلال مساهمتها في امتصاص جزء من الأموال الزائدة بطريقة غير مباشرة من خلال أقساط التأمين وتجميعها لدى شركات التأمين التي تقوم بدورها باستثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية؛

ح. تساهم صناعة التأمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما كانت استثمارات شركات التأمين ضخمة وهامة كلما عادت بالأرباح على شركة التأمين والاقتصاد ككل، مما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي؛

ط. زيادة الكفاية الانتاجية، حيث يؤدي التأمين إلى استبعاد الخطر وعدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية ضد الأخطار التي تتعرض لها، مما يؤدي إلى زيادة كفاية تلك الوحدات؛ حيث أن استبعاد الخطر ونقله للغير يتيح للأفراد والشركات تكريس جهودهم وطاقاتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية؛

ي. تكوين رؤوس الأموال وتمويل المشروعات، حيث أن شركات التأمين تقوم باستيفاء أقساط التأمين من المؤمن لهم، وبذلك يتجمع لديها حصيلة من الأموال يمكن الاستفادة منها في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة؛⁹ ك. تحسين ميزان المدفوعات، إن ما تحصل عليه شركات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل ما تقوم به من خدمات في الدول الأجنبية بالإضافة إلى عمليات إعادة التأمين؛ يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المنظورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويعمل على اتساع حجم التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تحقيق التنوع في الصادرات.¹⁰

4. دراسة حالة فرنسا كنموذج للتنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال صناعة التأمين

تتصف الدول المتقدمة بالتنوع الكبير في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، (الإنتاجية والتبادلية)، أما الدول المتخلفة فتتسم بالتحخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وبالتالي تعتبر هذه الاقتصاديات غير متكاملة وغير متنوعة، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد.

وتعد فرنسا من الدول المتقدمة التي يتميز اقتصادها بالتنوع، حيث تساهم مختلف القطاعات في دعم الاقتصاد الفرنسي. وقد أولت الحكومة الفرنسية اهتماما بتنوع اقتصادها من خلال قطاع الخدمات وخاصة صناعة التأمين نظرا للطلب المتزايد عليها محليا وعالميا، بالإضافة إلى المساهمة المعتبرة لصناعة التأمين في التنمية الاقتصادية بفرنسا. ولعل من أهم المؤشرات الدالة على مدى التنوع الاقتصادي في بلد ما هو مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمتها في صادرات البلد، وهو ما سيتم الاعتماد عليه في دراسة حالة التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في فرنسا.

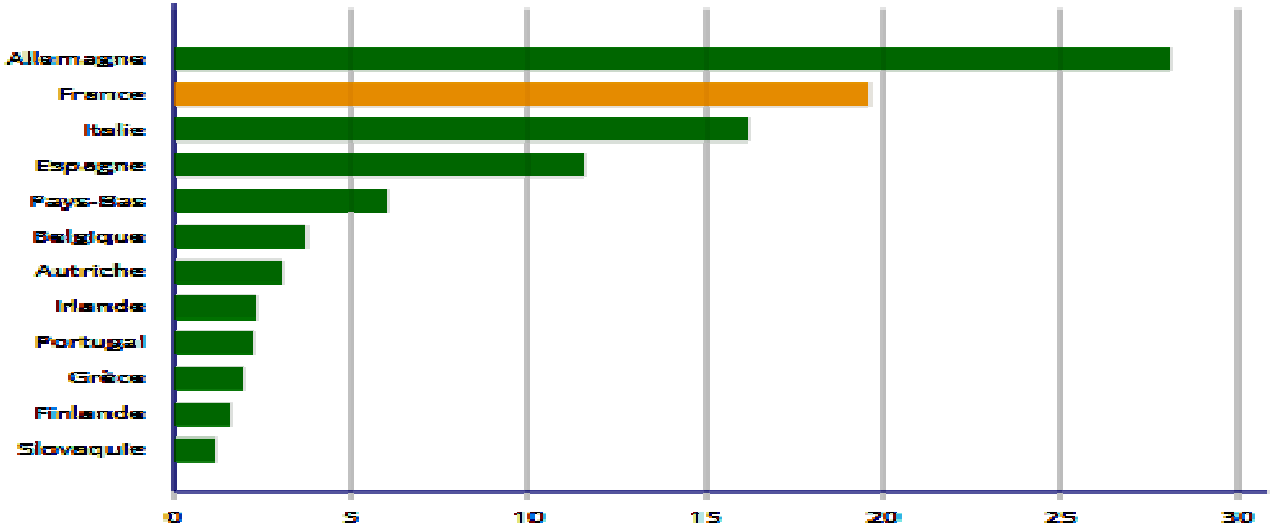
1.4 فرنسا؛ الأداء الاقتصادي العام

للتعرف على مدى ومصادر التطور الاقتصادي في فرنسا، يجب معرفة وتحليل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته أو مصادره التي تعكس الأداء الكلي والقطاعي للاقتصاد.

تحتل فرنسا المرتبة السادسة عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 2935 مليار دولار سنة 2015،¹¹ بنسبة تطور بلغت 1,1% بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة. وتشكل فرنسا قوة اقتصادية هامة على المستوى الأوروبي والعالمي في جميع القطاعات (الفلاحة، الصناعة، التجارة، الخدمات)، حيث تمثل صادراتها للاتحاد الأوروبي 64,3% من باقي القوى الاقتصادية الأخرى سنة 2015.¹²

كما تحتل فرنسا المرتبة الثانية أوروبيا من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو بعد ألمانيا سنة 2015 بنسبة 19,6% وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل (1): مساهمة مجموعة من الدول الأوروبية في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو سنة 2015



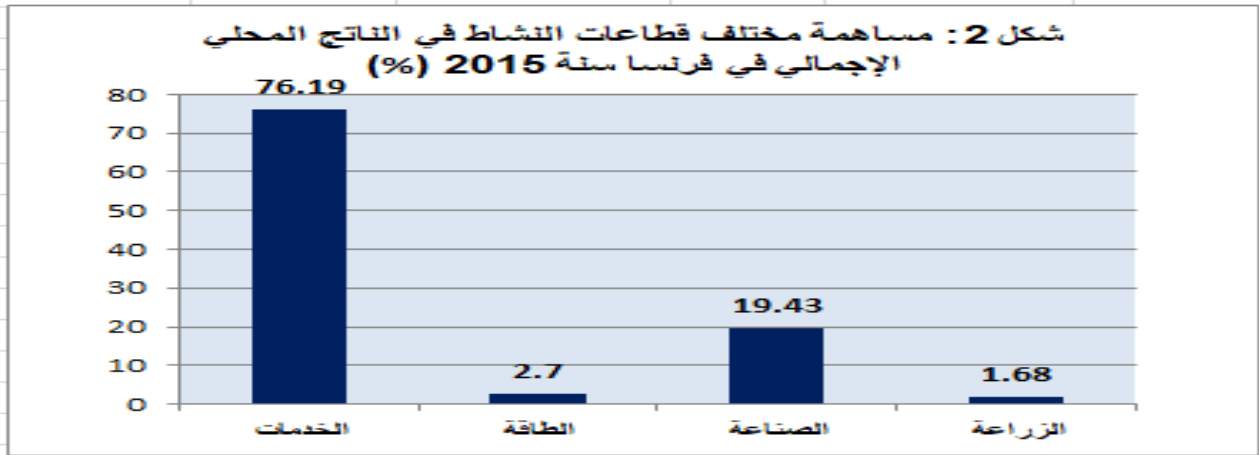
Source : Tableaux de l'économie française, INSEE, France, 2017, disponible sur :

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2569422?sommaire=2587886#graphique-T17F135G1>

ومن حيث التنوع الاقتصادي فإن فرنسا تحتل المرتبة الخامسة عالميا (5,37 نقطة) بعد كل من كندا (6,25)، اليابان (6,12)، المملكة المتحدة (6,06)، الولايات المتحدة الأمريكية (5,55).¹³ حيث يتميز الاقتصاد الفرنسي

بالتنوع في جميع القطاعات، ومع ذلك يحتفظ الاقتصاد الفرنسي بوجود قوي في قطاعات محددة لاسيما الصناعة والخدمات، حيث يوصف الاقتصاد الفرنسي في كثير من الأحيان بأنه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، إذ لا تتوفر فرنسا على مورد طبيعي هام كالنفط لدعم الاقتصاد، لذلك فهي تقوم بتنمية الاقتصاد من خلال قطاعات أخرى خاصة قطاع الخدمات والصناعة (الصناعات التحويلية، صناعة الأسلحة، الصناعات الغذائية، صناعة السيارات، الصناعات الاستخراجية، تسيير النفايات...).

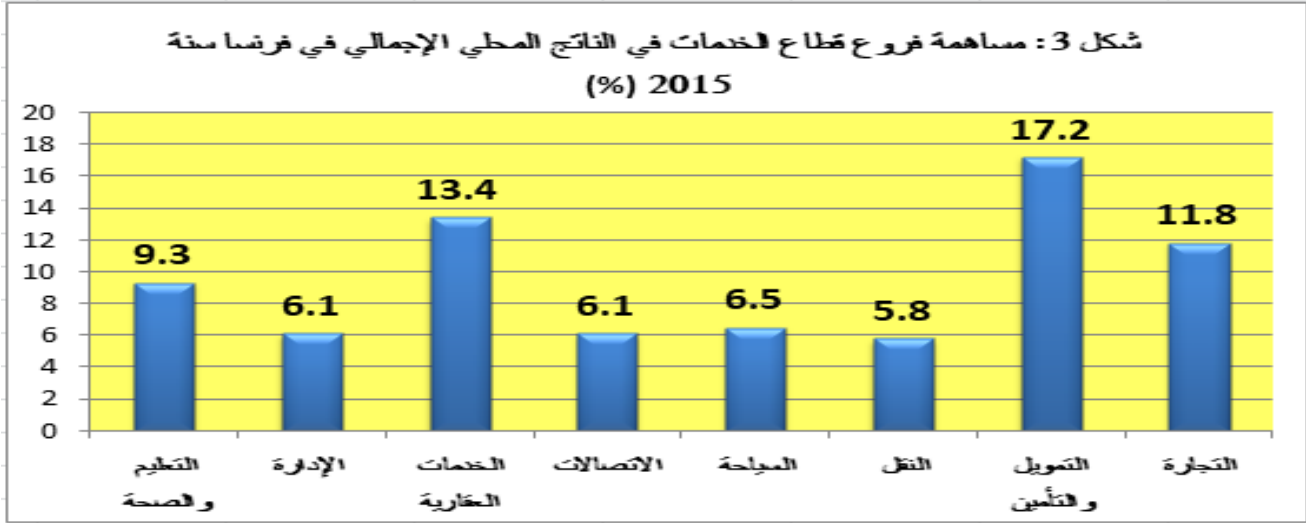
وتعد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي الأكبر مقارنة ببقية القطاعات، حيث يساهم بأكثر من 76%، في حين تعود المساهمة الثانية للصناعة بنسبة 19%، أما الطاقة فتساهم بـ 2,7%، والزراعة بنسبة 1,6% سنة 2015. ويوضح الشكل الموالي مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، فرنسا

ونظرا لأهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الفرنسي، فإنه يعد من ضمن القطاعات التي تركز عليها الحكومة الفرنسية في سياسة التنوع التي تنتهجها، حيث يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد بالإضافة إلى الصناعة.

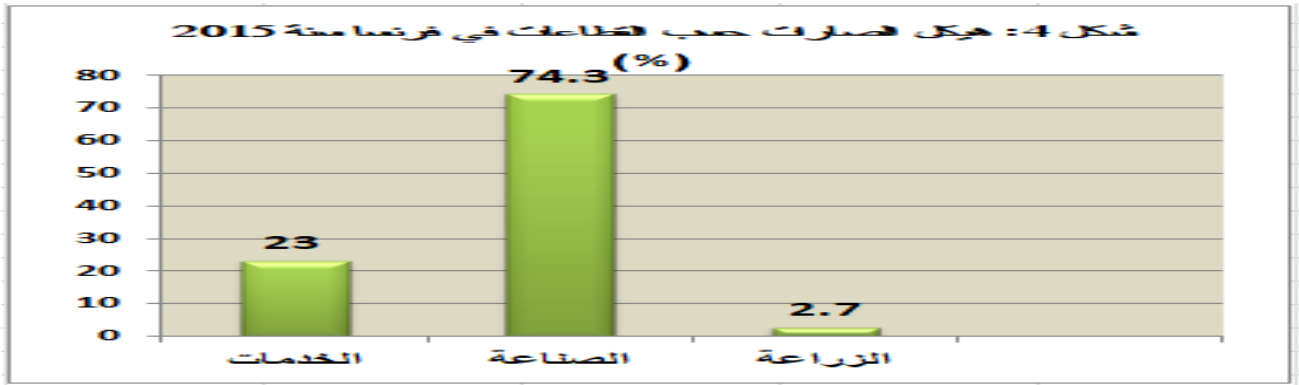
ويشمل قطاع الخدمات في فرنسا قطاعات مختلفة تضمن تحقيق التنوع الاقتصادي المتكامل وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه القطاعات نجد؛ النقل، التجارة، الاتصالات، السياحة، التمويل والتأمين... ويوضح الشكل الموالي مدى مساهمة فروع قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا سنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، فرنسا
أما عن التجارة الخارجية، فيعد هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية في فرنسا، حيث يعتمد عليه الاقتصاد في المبادلات الدولية مع باقي دول العالم في التصدير والاستيراد. فعائدات التصدير تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية في فرنسا، حيث تساهم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 30% في الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا سنة 2015.¹⁴ كما تحتل فرنسا المرتبة السادسة عالمياً من حيث الصادرات السلعية بنسبة 3,5% من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2015، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث تصدير الخدمات بنسبة 5,2% من الصادرات العالمية.¹⁵

وعلى الرغم من كون الاقتصاد الفرنسي اقتصاداً خدمياً بالدرجة الأولى، أي أن قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات؛ إلا أن المساهمة الأكبر في صادرات الاقتصاد الفرنسي تعود للقطاع الصناعي بمختلف فروعها بنسبة 74%، أما الخدمات فنسبتها 23%، مما يعني أن

الاقتصاد الفرنسي يتميز بالتنوع داخليا وخارجيا، حيث تقوم فرنسا بتطوير قطاع الخدمات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقوم بدعم القطاع الصناعي لرفع عوائد صادراتها، وهو ما يعتبر استراتيجية مثالية لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويوضح الشكل الموالي هيكل الصادرات حسب القطاعات في فرنسا سنة 2015.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، فرنسا

2.4 مؤشرات مساهمة صناعة التأمين في تنوع وتنمية الاقتصاد الفرنسي

تحتل سوق التأمين الفرنسية المرتبة الخامسة (5) عالميا من حيث حجم الأقساط المحصلة سنة 2015، حيث تساهم بنسبة 5,06% من السوق العالمية للتأمين. وعلى الصعيد الأوروبي تحتل فرنسا المرتبة الثانية حسب حجم الأقساط المحصلة سنة 2015 بعد المملكة المتحدة.¹⁶

وتضم سوق التأمين الفرنسية حاليا 465 شركة تأمين، منها 85 شركة تأمين على الحياة، 45 شركة تأمين مختلطة و 335 شركة تأمين على الأضرار.¹⁷ بالإضافة إلى التعاونيات وصناديق التقاعد. عدد شركات التأمين في فرنسا يعكس الحجم الكبير للسوق، إضافة إلى كونها تضم مجموعات تأمينية عملاقة مثل مجموعة AXA التي تحتل المرتبة الثانية عالميا والأولى أوروبيا.

قدرت كثافة التأمين (نصيب الفرد الواحد من حجم الأقساط الإجمالي لقطاع التأمين، وتساوي رقم أعمال قطاع التأمين على عدد السكان) في فرنسا بـ 3902 دولار للفرد الواحد سنة 2015.²

1.2.4 تطور رقم أعمال سوق التأمين في فرنسا (2010-2015):

حقق قطاع التأمين الفرنسي سنة 2015 رقم أعمال بلغ 208 مليار أورو بنسبة تطور بلغت 4 % مقارنة بسنة 2014. ويوضح الجدول الموالي تطور رقم أعمال سوق التأمين الفرنسية.

جدول (3): تطور رقم أعمال سوق التأمين في فرنسا خلال 2010-2015 الوحدة: مليار أورو

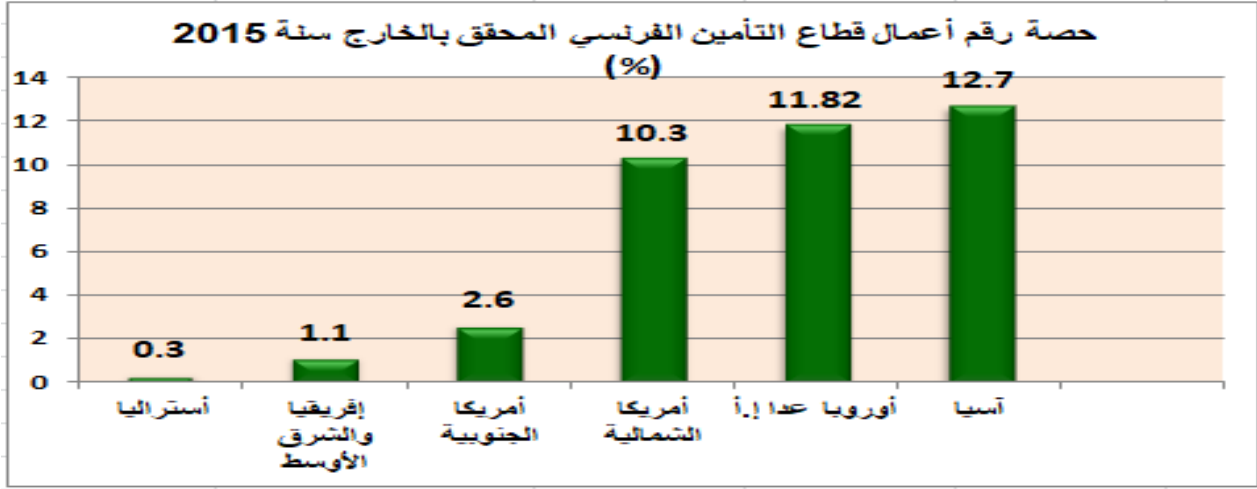
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	207,1	189,5	181,4	188,2	200	208

Source : Fédération Française des sociétés d'assurances, **l'assurance Française**, France, 2016, P.47

يتبين من خلال الجدول أن رقم الأعمال الإجمالي لسوق التأمين الفرنسية قد عرف تراجعاً خلال 2011 و2012 حيث انخفض من 207,1 مليار أورو سنة 2010 إلى 181,4 مليار أورو سنة 2012. ليعود للارتفاع مجدداً ليصل إلى 208 مليار أورو سنة 2015 بنسبة تطور 4% مقارنة بسنة 2014. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي لفرع التأمين على الحياة.

كما يمثل رقم أعمال قطاع التأمين الفرنسي المحقق بالخارج حوالي 38% من إجمالي رقم الأعمال وهو موزع كما يلي:

41² SwissRe, Sigma, Op.Cit, P.

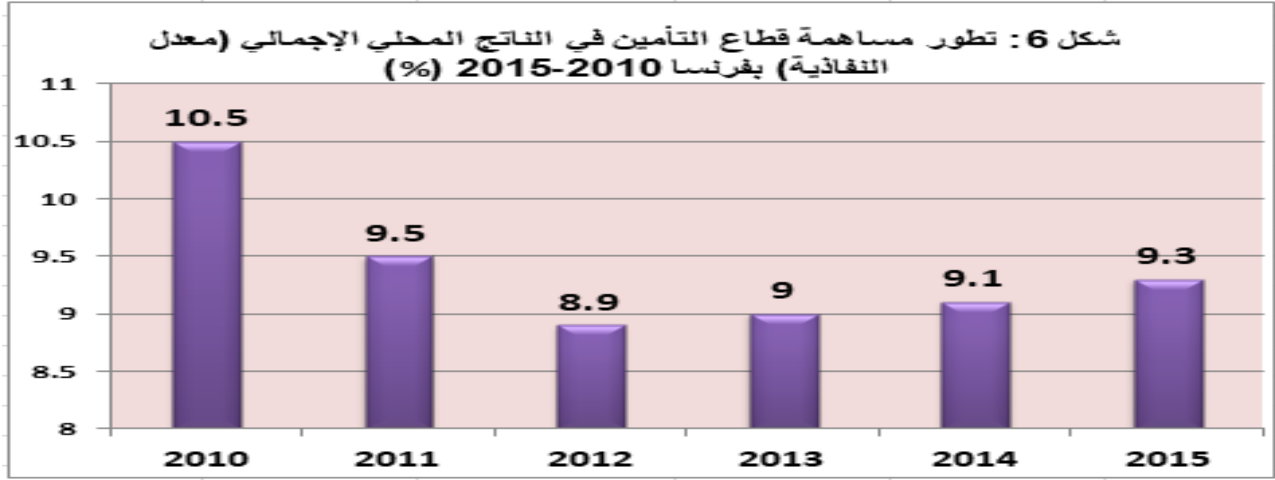


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على www.ffsa.fr

من خلال الشكل السابق يتضح أن صناعة التأمين في فرنسا تعرف تنوعا في أسواقها، حيث تتجه شركات التأمين الفرنسية نحو الأسواق العالمية لتصريف خدماتها التأمينية وخاصة دول آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وعلى سياسة التنوع التي تنتهجها الحكومة.

2. تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا (2010-2015):

يلعب قطاع التأمين دورا هاما في الاقتصاد الفرنسي حيث يساهم في نموه وتطوره، فقد بلغ معدل النفاذية؛ والذي يعبر عن مساهمة قطاع التأمين (إجمالي رقم الأعمال) في الناتج المحلي الإجمالي 9,3% سنة 2015. أما مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الفرنسي فبلغت 55%. كما بلغ معدل النمو الاقتصادي 0,3%. ويوضح الشكل الموالي تطور معدل النفاذية في فرنسا (مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Sigma Re, l'assurance dans le monde (2010-2015)

من خلال الشكل السابق يتبين مدى تحقيق صناعة التأمين لسياسة التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في فرنسا، حيث تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 9 و 10%، وذلك باعتبار صناعة التأمين أحد فروع قطاع الخدمات المالية التي تساهم بحوالي 17% من إجمالي قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015.

وترجع مساهمة صناعة التأمين في تنوع الاقتصاد الفرنسي إلى أهميتها الاقتصادية من جهة، وتزايد الطلب المحلي والعالمي عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى تماشيها مع سياسة التنوع الاقتصادي في فرنسا التي تهدف إلى التحول لقطاع الخدمات وتنوع الصادرات في ذات الوقت، خاصة في ظل تحقيق شركات التأمين الفرنسية مستويات عالية من النجاح عالمياً، مما يحقق التنمية الاقتصادية للبلد.

5. الخاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أن استراتيجية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي، تتضمن إحداث تغيرات هيكلية وبنوية في الاقتصاد، للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المطرد على سلعة واحدة أو قطاع رئيسي معين، ويقضي تجسيد هذه الاستراتيجية، توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة العالية، تؤدي إلى

تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية كافة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات.

كما يتبين من خلال الدراسة أن تطوير صناعة التأمين يمكن أن تكون مدخلا مناسباً لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما نجده خاصة في أغلب الدول المتقدمة مثل فرنسا لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة نظراً لتزايد الطلب الكلي عليه. ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة التنوع الاقتصادي من خلال صناعة التأمين في فرنسا هي؛ اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية، اعتماد الحكومة الفرنسية على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على مصدر وحيد للدخل، إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنوع والتنمية، التحول لقطاع الخدمات الذي يعتبر محركاً أساسياً لاقتصاديات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تطور صناعة التأمين في فرنسا واحتلالها مراتب عالمية هامة.

وفي الأخير يمكن إدراج مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتمادها في مجال التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول:

- السعي الحثيث لتنويع القاعدة الاقتصادية في توزيع مخرجاتها ومدخلاتها، وتحفيز العمالة ورأس المال للتوجه للقطاعات الإنتاجية التي تحقق نمواً مستمراً وحقيقياً على المدى البعيد؛
- تعزيز الإنتاجية ومستوى التنافسية للقاعدة الاقتصادية باستمرار، والقيام باستثمارات استراتيجية في مختلف القطاعات؛
- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجداً جنباً إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعاً بمشاركة عدد كبير من القطاعات، وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد؛

- وضع آليات تنويع واضحة ومتكاملة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في النهاية.

6. المراجع:

- ¹Paul G. Hare , *Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges* , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,Discussion Paper 2008/04, July 2008
- ² سيدي محمد شكوري، *وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012، ص. 63
- ³ *Economic Diversification Drive*, Ministry of Trade and Industry, Botswana Government, 2011, P11
- ⁴ طبائبية سليمة، *التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية*، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص. 6
- ⁵ نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، *الاقتصاد الكلي* ، دار الحامد ، عمان ، 2006 ، ص 313
- ⁶ محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص78
- ⁷ مدحت محمد ، *إدارة و تنمية الموارد البشرية* ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص188
- ⁸ ابراهيم بلقطة، *آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص.46-47
- ⁹ عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، *إدارة الخطر والتأمين*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.115
- ¹⁰ ابراهيم زروقي، عبد المجيد بدري، *دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني*، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع والآفاق"، جامعة الشلف، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص.7
- ¹¹ *NOTE SUR L'ÉCONOMIE ET LE COMMERCE*, ministère de l'économie, Québec, France, 2016
- ¹² *Tableaux de l'économie française, INSEE, France*, 2016, P.108
- ¹³ Richard Shediac , *Economic Diversification The Road to Sustainable Development*, Booz & Company, USA, 2008, P.3
- ¹⁴ موقع البنك الدولي:
- http://databank.banquemondiale.org/data/reports.aspx?Code=NE.EXP.GNFS.ZS&id=1ff4a498&report_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y
- ¹⁵ *OMC*, avril 2016
- ¹⁶ *World insurance in 2015*, Swiss Re sigma , No 3/2016, P.40
- ¹⁷ *Comité des entreprises d'assurance*, rapport d'activité, France, 2016, P.15